الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٤
الاثنين، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد امارا إيسي . . . . . (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مذكرة مقدمة من الأمين العام يحيل فيها تقرير الوكالة (A/49/297 و Corr.1)

(ب) مشروع القرار (A/49/L.2)

السيد ألبين (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أحاط وفد بلادي علما بالتقرير الذي عرضه السيد هانزبليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن العمل الذي أنجزته الوكالة خلال عام ١٩٩٣. ونحن ممتنون للمعلومات الاضافية التي مدنا بها حول أهم التطورات التي وقعت منذ صدور التقرير. ونحن ممتنون له أيضا لما قام به من أداء جيد.

لقد دأبت بلادي على تأييد عمل الوكالة في النهوض بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتعزيز التعاون التقني المتعدد الأطراف في هذا المجال. كما نحيي العمل القيم المنجز في مجال السلامة النووية أو تطبيق الضمانات والتحقق، وهي عوامل أساسية في منع انتشار الأسلحة النووية.

يقدم التقرير المعروض علينا سردا مفصلا للأنشطة التي يجري الاضطلاع بها في المجالات المختلفة لولاية الوكالة. وقد لاحظنا، على غرار السنوات السابقة، ان الأولوية البارزة تولى، على نحو واضح، لتطبيق الضمانات والتحقق. أما التعاون الدولي من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتكنولوجياتها، وهو ما ننظر إليه على أنه هدف أولي للوكالة، فيبدو أنه تراجع الآن إلى مستوى ثانوي. وتحقيق توازن أفضل بين هذه الأنشطة أمر أساسي، خاصة في ضوء الاحتياجات الملحة لعدد كبير من البلدان النامية في ميادين الطاقة والصحة البشرية والبيئة والزراعة وغيرها.

ومما لا شك فيه أن نظام عدم الانتشار الدولي تعزز من جراء الاندماج الكامل للأرجنتين والبرازيل وشيلي في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المعروفة بمعاهدة تلاتيلولكو. وفضلا عن ذلك، سيمكن اعلان حكومة كوبا عن اعتزامها التوقيع على هذا الصك والتصديق عليه في المستقبل القريب من التحقيق السريع للهدف الذي يتشاطره بلدي وغيره من بلدان

94-86688

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

المنطقة، أي جعل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. وفي هذا السياق، تجدر الاشارة بصورة خاصة إلى اقتراب سريان مفعول اتفاق الضمانات الرباعي المبرم بين الأرجنتين والبرازيل، والوكالة الأرجنتينية البرازيلية للمساءلة والرقابة على المواد النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولم تكن هذه بالمهمة اليسيرة، لكن العمل الشاق ومثابرة بلدان المنطقة وايمانها بتلك العملية، أدت بنا إلى استكمالها. وهي عملية نظر إليها البعض متعاطفا والبعض الآخر هازئا.

تود المكسيك أن تمتثل جميع دول الأمم المتحدة الأعضاء للالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتفاقات المنبثقة عنها. والتزام المكسيك في هذا المضمار واضح وبسيط وهو تخليص المعمورة من التهديد النووي. ويأمل وفد بلادي في أن يسود المنطق والحوار في حسم اختلافات وجهات النظر في مجال الأمن والضمانات.

ثمة حاجة ملحة لاستنباط وتنفيذ تدابير جديدة لتعزيز نظام الضمانات قبل مؤتمر الاستعراض والتمديد للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولضمان امكانية تطبيق رزمة التدابير هذه لا بد وأن توضح بجلاء الآثار المالية والقانونية اللازمة لوضعها موضع التنفيذ. وهنا، نكون بحاجة إلى أن نذكر مرة أخرى بأن أي نظام ضمانات معزز كيما يكون فعالا حقا فيجب أن يكون الزاميا ومقبولا على الصعيد العالمي وغير تمييزي.

وفي نفس الوقت، تمس الحاجة إلى زيادة المساعدة التقنية والأنشطة التعاونية وفقا للمادة ٢ من النظام الأساسي للوكالة. وتحقيقا لهذه الغاية علينا أن نستنبط بل ونضع موضع التنفيذ آلية لضمان توفير الموارد اللازمة لتمويل هذه الأنشطة على أساس مستمر وثابت وحكومة بلادي تشعر بالقلق ازاء مستوى الموارد الضئيل في صندوق المساعدة والتعاون التقنيين. ومن ثم، فإننا نتقدم بمناشدتنا لجميع البلدان لتقديم إسهاماتها في أقرب وقت ممكن.

تتطلب الظروف الدولية الراهنة بإلحاح أن تتكيف معها الأجهزة المعيارية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبصفة خاصة مجلس المحافظين. وكيما يكون هذا المجلس فعالا وتمثيليا حقا، فإنه يجب أن يأخذ في الحسبان مستوى التنمية الذي حققته الدول الأعضاء في المجال النووي، وأن يعبّر بوضوح عن ذلك المستوى وكذلك عن زيادة عضوية الوكالة نتيجة للتغيرات السياسية في أرجاء العالم وبزوغ بلدان جديدة، وعلى وجه الخصوص، في أوروبا الشرقية والوسطى. ويبدو من الضروري أيضا تحقيق المزيد من الشفافية في عملية اختيار الدول الأعضاء لمجلس الادارة.

نعتقد أن من المفيد أيضا أن نستكشف، على نحو واقعي، الوظائف التي يمكن أن تؤديها الوكالة في مجال التحقق في ميدان نزع السلاح، ولا سيما في سياق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاق حظر انتاج مواد انشطارية لصنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجسام النووية المتفجرة.

السيد ستار (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن التقدير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد هانزبليكس، على تقريره الشامل والمتوازن الذي يحلل عمل الوكالة على مر العام الماضي. يبين التقرير بوضوح أن الوكالة استمرت في الاضطلاع بمسؤولياتها، المنصوص عليها في نظامها الأساسي وفي قرارات المؤتمر العام ومؤتمر مجلس المحافظين.

إن استراليا بوصفها من الأعضاء المؤسسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، دأبت منذ وقت طويل على أن تكون مؤيدا نشطا وقويا لها. إن اسهامات الوكالة في الأمن العالمي، عن طريق التشغيل الفعال لنظام الضمانات، وفي التنمية العالمية عن طريق التعاون النووي السلمي اسهامات هامة وقيمة. وهي تستحق التأييد المستمر من جانب المجتمع الدولي.

وتجدر الاشادة بالمدير العام وموظفي أمانة الوكالة لجهودهم وتفانيهم الشخصي في الاضطلاع بمهامها وتكييفها وفقا للتغيرات الأساسية والتحديات الجديدة لعصرنا. وتتجلى هذه الجهود في إنجازات الوكالة على مر العام الماضي. أولا: الاجراءات الهامة التي اتخذت لتعزيز نظام الضمانات، ولا سيما عن طريق عمل

"برنامج ٩٣+٢" الذي شرع فيه في عام ١٩٩٣ والذي سيجري تعزيزه كل عام حتى عام ١٩٩٥، وهو البرنامج الذي يختبر طرق تحسين فعالية نظام الضمانات ونجاعته.

ثانيا، حدثت تطورات هامة في ميدان التعاون التقني. واشتركت استراليا في الحلقة الدراسية الناجحة التي عقدت في فيينا في أيلول/سبتمبر لاستعراض سياسة التعاون التقني، وسوف يكون لنتائج هذه الحلقة الدراسية آثار هامة على الاستخدام الكفء لموارد التعاون التقني للوكالة.

ثالثا، وأخيرا، تم ابرام اتفاقية السلامة النووية التي انضمت استراليا إلى الموقعين عليها.

إن الوكالة في رأينا استجابت أيضا على نحو مشكور للتطورات الجديدة التي حدثت في الميدان النووي. وننوه شكل خاص بدور الوكالة في تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالمواد النووية ودورها المحتمل في التحقق من الترتيبات الجديدة لتحديد الأسلحة، مثل تخفيض الانتاج النووي.

وتأسف الحكومة الاسترالية للقرار الذي اتخذته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالانسحاب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إننا نشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تعيد النظر في ذلك القرار، ونحثها على التعاون الكامل مع الوكالة. وتحدونا رغبة قوية في أن نرى هذه القضية تحسم عما قريب وبطريقة تؤدي إلى التنفيذ الكامل للضمانات وتسهم في إحلال السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

وإذ أنتقل إلى مشروع القرار المقدم هذا العام، ألاحظ أن النص - الذي يحذو عن كثب حذو القرار المتخذ في العام الماضي - يعتبر في رأينا متوازنا ومعبرا عن أراء مجموع أعضاء الوكالة كما ظهرت في قرارات المؤتمر العام. ومن المهم أن الجهود التي بذلها المتفاوضون في فيينا عند صياغة مشروع القرار قد تم احترامها وذلك بالابقاء على الصياغة التي اعتمدها مجلس المحافظين والمؤتمر العام.

إننا لدينا مصلحة مشتركة في أن تبقى الوكالة وتقوى وأن تتم حماية وتطوير أنشطتها التي تشجع عدم انتشار الأسلحة النووية. ويعبر اشتراك استراليا في تقديم هذا القرار عن تأييدنا الراسخ لهذا الهدف المشترك.

السيد تشونغ هايو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن حكومة جمهورية كوريا أود أن أعرب عن تقديرنا للسيد بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعرضه التقرير السنوي للوكالة باقتدار بالغ. وأود أيضا أن أعرب عن تأييدنا له ولموظفيه في الأمانة لجهودهم المتفانية وانجازاتهم القيمة في شتى أنشطة الوكالة خلال الاثنى عشر شهرا الماضية.

ولا يزال تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار يمثل مطلبا ضروريا، ليس فقط لضان الاستقرار في عالمنا اليوم، بل أيضا لتشكيل نظام عالمي جديد ينبني على السلم والأمن. وعلى مدى السنوات العديدة الماضية، ازداد كثيرا وعي المجتمع الدولي بالأهمية الحيوية لوجود نظام عالمي فعال لعدم انتشار الأسلحة النووية يتمركز على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة.

إن الزيادة التي تحققت مؤخرا في عدد أطراف معاهدة عدم الانتشار الذين بلغوا ١٦٥ دولة، من بينهم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، تعتبر تطورا مشجعا للغاية، ونرحب أيضا بالمبادرات التي اتخذتها الدول الافريقية لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في القارة الافريقية. ويحدونا أمل وطيد في أن يكون باستطاعة المجتمع الدولي أن يستكمل هذه التطورات الايجابية ويجري مفاوضات بناءة تؤدي إلى تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى بعد عام ١٩٩٥.

ولكن ظهرت مشاكل جديدة تمثل تحديات خطيرة لنظام عدم الانتشار ونظام ضماناته. فعدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للالتزامات الخاصة بضمانات عدم الانتشار وظهور بعض حوادث الاتجار غير المشروع بالمواد النووية في أوروبا قضيتان تتطلبان بذل جهود متجددة من جانب المجتمع الدولي من أجل تقوية نظام عدم الانتشار ونظام ضماناته.

ونظرا للدور المحوري لنظام ضمانات الوكالة في كفالة نظام فعال لعدم الانتشار، فإن وفد بلدي يود أن يكرر تأكيد تأييده الكامل لأنشطة الوكالة المتعلقة بالضمانات، خصوصا جهود الوكالة لتقوية فعالية وكفاءة نظام الضمانات وتعزيز الاستجابة إليه.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي، بمبادرة أمانة الوكالة بوضع "برنامج '٩٣+٢'" الذي يكفل تقييم وتطوير واختبار التوصيات المقدمة من الفريق الاستشاري الدائم المعني بتنفيذ الضمانات في عام ١٩٩٣ والتدابير المحتملة الأخرى لتعزيز وتحسين نظام الضمانات القائم. ومع التسليم بأن التدابير التي بحثت في ذلك البرنامج واسعة في نطاقها ومتنوعة في طابعها، فإننا نأمل باخلاص في أن تتمكن أمانة الوكالة في المستقبل القريب من تقديم مقترحاتها المحددة والناجمة عن البرنامج لكي يدرسها المجتمع الدولي دراسة متعمقة.

وتشعر حكومة بلدي بقلق بالغ ازاء الفائض من البلوتنيوم واليورانيوم الشديد الإثراء، وتثير جزعها التقارير الصحفية الأخيرة عن الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. ونؤيد بقوة إنشاء نظام دولي في وقت مبكر يعنى بتخزين وادارة المواد الانشطارية الفائضة، كما تشجع الوكالة على القيام بدور رائد في السعي من أجل اقامة هذا النظام. ونرحب بالمبادرات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لتمكين الوكالة من مناقشة هذه القضية الهامة.

وتعتبر الأنشطة التعزيزية للوكالة هامة أيضا باعتبارها من مهامها الرئيسية بموجب نظامها الأساسي.

وسنواصل تأييد تعزيز برامج الوكالة للمساعدة التقنية والتعاون، خصوصا فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية. ونود في هذا الصدد أن نشيد بالجهود المتزايدة التي تبذلها الوكالة لتأمين موارد مضمونة ويمكن التنبؤ بها من أجل هذه البرامج ولتركيزها الخاص على المشاريع النموذجية.

ونقدر غاية التقدير مساهمات الوكالة في النهوض بالتعاون الدولي في ميدان السلامة النووية وتصريف النفايات المشعة. إن اتفاقية السلامة النووية التي تم مؤخرا التوقيع عليها في فيينا، ستبشر ببدء حقبة جديدة من التعاون الدولي لزيادة سلامة محطات القوى النووية. وحكومة بلدي على استعداد لتقديم كل المساهمات الممكنة لتنفيذ هذه الاتفاقية تنفيذا كاملا.

لقد ظهرت مشكلة تصريف النفايات المشعة كتحد من أصعب التحديات وأعقدها في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وعلى الرغم من التكنولوجيات والممارسات التي أثبتت جدارتها بالنسبة للتصريف الآمن للنفايات المشعة، فإن هذه المشكلة لا تزال تعتبر من القضايا ذات الحساسية السياسية. لذلك ينبغي بذل المزيد من الجهود لتغيير المفهوم العام تجاه هذه المسألة.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشيد بمبادرات الوكالة للنهوض ببرنامج معايير السلامة للنفايات المشعة. ونلاحظ بارتياح أنه تم تقريبا التوصل إلى العناصر الأساسية للسلامة، وهي تنتظر الموافقة عليها في الاجتماع الذي سيعقده مجلس محافظي الوكالة في كانون الأول/ديسمبر. ويسر وفد بلدي أن يذكر بأنه تم خلال المؤتمر العام الثامن والثلاثين للوكالة، اعتماد قرار بشأن ذلك البرنامج، وكان الوفد الكوري قد دعا إليه وأيدته مجموعة الـ ٧٧ تأييدا تاما.

إن جمهورية كوريا، باعتبارها من الأطراف المتعاقدة الجديدة في اتفاقية لندن لعام ١٩٧٢، تأمل باخلاص في أن تتوقف من الآن فصاعدا الممارسة غير المشروعة لاغراق نفايات مشعة في البحار، خصوصا في بحر الشرق في منطقتنا. وندعو أمانة الوكالة إلى مواصلة إسهامها القيم في هذا الصدد.

من التحديات الكبرى التي تواجه نظام عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة، القضية النووية المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن الشكوك التي تحيط بالبرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي تبديدها تماما، وذلك بضمان شفافية أنشطتها النووية في الماضي والحاضر والمستقبل. ولهذا السبب، يجب أن تتعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعاونا كاملا مع الوكالة في تنفيذ اتفاق الضمانات الذي لا يزال ساري المفعول.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالمدير العام وموظفيه بما فيهم المفتشون لما تحلوا به من صبر

وما بذلوه من جهود نزيهة للوفاء بمسؤولياتهم في ظل ظروف تتسم بصعوبة غير معهودة.

وإذا نفذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التزاماتها بنية حسنة، فسنعمل كل ما في وسعنا لمساعدتها في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. واستنادا الى القرار المتعلق بالمسألة النووية، فإن جمهورية كوريا تقف على أهبة الاستعداد لجعل مواردها التكنولوجية والرأسمالية متاحة للتنمية الاقتصادية الشاملة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعميما للرخاء الاقتصادي المتبادل.

في الختام، يود وفد بلدي أن يعيد تأكيد الأهمية التي يعلقها على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويعرب عن التزام حكومتي الحازم بأهداف الوكالة، وبدعمنا لدورها الحيوي في مجال تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية. ولهذا السبب، انضم وفدي الى الوفود الأخرى في مجال الرعاية المشتركة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.2. ويأمل وفد بلدي أن يتم إقراره بتوافق الآراء.

السيد ديميتروف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشارك الوفد البلغاري الوفود الأخرى في الاعراب عن تقديرها للسيد هانز بليكس وهيئة موظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، للمقدرة والكفاءة اللتين تنفذ بهما مهام الوكالة ذات الأهمية. إننا نشعر بالامتنان للمدير العام على تقريره السنوي وبيانه الشامل عن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية. في هذا الظرف أود كذلك أن أعرب عن ارتياح حكومة بلغاريا للنتائج التي أسفرت عنها زيارة المدير العام الأخيرة لبلغاريا.

كما أود أن أعرب عن ارتياحنا لاعتبار الوكالة من أكثر وكالات الأمم المتحدة فعالية، كما تأكد مجددا من عملية التقييم التي اضطلع بها فريق جنيف في مستهل هذا العام. وخلال فترة التقرير، استمرت الوكالة في القيام بدور حيوي في مجال ضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتحقيق الأداء الثابت لنظام عدم الانتشار النووي.

إن الجهود الرامية الى مساندة وتعزيز هذا النظام جهود أساسية لصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين. إن معاهدة عدم الانتشار للأسلحة النووية، والنظام الذي أقامته، ليسا فقط من الصكوك الأساسية لصيانة الأمن الدولي، وإنما أيضا الأساس الوطيد لإطار قابل للتطبيق للتعاون السلمي بين الدول الأطراف.

وإذ نقوم بالتحضير لمؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥، فمن المناسب أن نؤكد من جديد أن بلغاريا تؤيد تحقيق عالمية المعاهدة وتمديدها بغير شروط. ونحث جميع الدول التي لم تنضم الى المعاهدة حتى الآن أن تفعل ذلك وتوقع على اتفاقات الضمانات الكاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لن يكون النظام الدولي لعدم الانتشار موضع الثقة إلا اذا أبدت الدول شفافية كاملة بالنسبة لأنشطتها النووية. إن التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تدير نظام عدم الانتشار النووي بالنيابة عن المجتمع الدولي، أمر ضروري. وإن حق الوكالة في إجراء التفتيش الخاص عند الضرورة يجب تأييده. وكملاذ أخير، قد يحتاج الأمر الى دعم من جانب مجلس الأمن.

واعترافا بالدور البارز للوكالة في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، يسرنا أن نذكر أن الدورة الثالثة الحالية للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٥ المعني بمعاهدة عدم الانتشار أعربت عن بالغ تقديرها للأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في مجال التحضير لهذا الحدث الهام.

إن جمهورية بلغاريا مستمرة في تعليق أهمية عظمى على العلاقة المشتركة بين الأنشطة الرئيسية للوكالة وهي: الضمانات والسلامة ونقل التكنولوجيا. إن ضمان سلامة المنشآت النووية، ومعالجة النفايات المشعة، وتحسين مختلف تطبيقات التكنولوجيا النووية، وتقديم المساعدة التقنية - جميع هذه الأنشطة تقوم على الثقة في أن الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية ينبغي أن يقتصر استخدامهما على الأغراض السلمية.

إن بلغاريا تؤيد برنامج الوكالة لجعل نظام الضمانات يتميز بالقوة وبمردود يناسب التكاليف. وينبغي للبرنامج، في رأينا، أن يكون قادرا على توفير الضمانات الموثوق بها للطابع السلمي للأنشطة النووية التي تضطلع بها الدول، بما في ذلك الكشف عن المواد غير المعلنة. إن دور الوكالة في هذا المجال له أهمية

متزايدة في سياق التطورات الأخيرة بالنسبة للمسألة النووية فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ثمة تحد محتمل يبعث على القلق، موجه الى المجتمع الدولي، وإلى نظام عدم الانتشار، يتسبب في مشاكل تتعلق بالسلامة والبيئة، وهو الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. ونعتقد أنه، ما دامت مسؤولية الدول تتطلب ضمان الوقاية المادية الملائمة والفعالة من المادة النووية، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تستطيع أن تلعب دورا قيما في تسهيل التعاون الدولي، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية للبلدان في مجالات غير ذات صلة بإنفاذ القانون، أو عن طريق استحداث سجل دولي للمواد الانشطارية.

وتعتبر بلغاريا الوكالة المحفل الدولي الرئيسي لتبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة. ونؤمن بأن السلامة النووية على اتساع العالم يمكن تحسينها من خلال الجمع بين التدابير الوطنية والتعاون الدولي في هذا المجال. وقد شاركت بلغاريا بنشاط في وضع تفاصيل صك دولي ملزم قانونا يستند الى المبادئ الأساسية لتنظيم وإدارة السلامة وتشغيل المنشآت النووية. وعلى أساس هذا المفهوم، وقعت بلغاريا اتفاقية السلامة النووية أثناء الدورة الماضية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تعتبر النفايات المشعة مسألة رئيسية أخرى بالنسبة لوفد بلدي. إننا نؤيد وضع اتفاقية دولية مفصلة عن سلامة معالجة النفايات المشعة، بمجرد أن تسفر العملية الجارية لصياغة الأسس اللازمة لضمان سلامة معالجة النفايات عن اتفاق دولي عريض. والاتفاقية في رأينا يجب أن يتسع نطاقها الى أبعد مدى ممكن، بما في ذلك النفايات المدنية والعسكرية. إن النظام الدولي للمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية هو أحد عناصر نظام الصكوك الدولية الذي وضعت تفاصيله بالفعل أو أنه قيد التنفيذ من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ينبغي أن يكون منع الحوادث النووية أولوية عالية لدى الدول فرادى، ولدى المجتمع الدولي بوجه عام. ومن الضروري إنشاء نظام للمسؤولية له فعاليته ويمكن التنبؤ به وأن يكون مقبولا بصفة عامة، وتشترك فيه قاعدة عريضة، من أجل تقديم التعويض العاجل والعادل عن الأضرار النووية. ويود وفد بلغاريا أن يبلغ الجمعية العامة بأنه، عملا بقانون مؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، صدقت الجمعية الوطنية لجمهورية بلغاريا على اتفاقية فيينا المعنية بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية والبروتوكول المشترك بشأن تطبيق اتفاقية فيينا واتفاقية باريس. وبمقتضى نص اضافي لذلك القانون، ستطبق بلغاريا اتفاقية فيينا اعتبارا من يوم التصديق عليها قبل سريان مفعولها بصفة رسمية.

إن نقل التكنولوجيا، هو أحد الأنشطة الرئيسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يهم بلادي بدرجة كبيرة. ويشهد المستفيدون العديدون من برامج التعاون التقني، ومن بينهم بلغاريا، بأهمية الفوائد التي تعود من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. فالطاقة النووية تبقى البديل الوحيد لتلبية احتياجات بلغاريا من القوة الكهربائية. وفي الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٩٣، تم على مراحل متتالية تشغيل ست محطات من طراز كوزلودي، صممها وجهزها الاتحاد السوفياتي السابق. وفيما بين ١٩٩١ و١٩٩٤، تم الاضطلاع بأنشطة ضخمة ترمي الى تحسين سلامة المفاعلات الأربعة التي تنتمي الى طراز أقدم. ويتضمن العمل برنامجا خاصا لبناء وتجديد المفاعلات. أما البرنامج الذي صمم حسب توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد تم تمويله جزئيا من جانب لجنة الاتحاد الأوروبي كمساعدة عاجلة قدمت في إطار برنامج "فار".

واشترك في تنفيذ البرنامج ٣٧ شركة ومعهدا بلغاريا وأكثر من ٢٠ شركة من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والمانيا وفرنسا وبلجيكا وفنلندا واسبانيا والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية. وأنشئت مجموعة من الهيئات الاشرافية ومنظمات الخبراء المستقلة في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة التقنية لهيئة الإشراف البلغارية وتزويدها بالخبراء في ميدان الاستخدام الآمن للطاقة النووية وإعطاء تراخيص للوحدات بعد إعادة هيكلتها ورفع مستواها.

ومنشأة الطاقة النووية في كوزلودي مثل ناجح للتعاون الدولي الفعال الذي يهدف الى حل المشاكل المتعلقة بالسلامة. وإن الدور التنسيقي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا التعاون يكتسي أهمية كبرى،

ونحن نعتزم زيادة تطوير الطاقة النووية مع التقيد بشدة بقواعد السلامة والتعاون الوثيق مع الوكالة.

أود الإعراب عن امتنان الحكومة البلغارية الشديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الأوروبية وغيرها من المؤسسات الدولية وحكومات الدول الصديقة لما تقدمه من مساعدة، مما كفل التشغيل الموثوق والآمن لقدراتنا المتعلقة بتوليد الطاقة النووية.

وسنواصل، بجانب الجهود الرامية الى زيادة تحسين سلامة منشآت الطاقة النووية لدينا، توسيع تطبيق المناهج النووية في مجالات أخرى، مثل الزراعة والطب. وسنعتمد على مساعدة الوكالة في تنفيذ مشاريع محددة في هذه المجالات. وستبذل بلغاريا، من ناحيتها، كل جهد ممكن للاسهام في التنفيذ الناجح لبرامج الوكالة المتعلقة بالمساعدة والتعاون التقنيين.

في الختام، أرجو أن تسمحوا لي مرة أخرى بالاعراب عن أسمى التقدير والمساندة التامة من جانب الحكومة البلغارية لدور وأنشطة الوكالة في تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والمراقبة الفعالة لانتشار الأسلحة النووية.

السيد شيريلا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المستكمل بالبيان الاستهلالي البالغ الأهمية للمدير العام هانز بليكس عن أنشطة الوكالة في سنة ١٩٩٣، يعيد تأكيد صورة الدور البارز الذي تقوم به الوكالة في تطوير التعاون الدولي لأغراض الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وتستحق أعمال الوكالة ومبادراتها التي بحثت وطورت بعناية، التقدير والمساندة الكاملين.

وتشعر الحكومة الرومانية بالامتنان للوكالة ولدولها الأعضاء التي تملك تكنولوجيا متقدمة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية لما قدمته من مختلف أشكال المساعدة. وفيما يتعلق ببرنامجنا للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، المعزز بالتكنولوجيا الرفيعة المستوى مثل مفاعلات الديوتيريوم - الأورانيوم الكندية، فإن التعاون الدولي الصريح تماما يكون أمرا جوهريا. إننا نعطي أولوية عليا لأنشطة الوكالة في تطبيق ضمانات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وبذلك تقر حكومتي بالمبادئ التوجيهية لمجموعة الموردين النوويين وبتلك المتصلة بنقل التكنولوجيات والمواد النووية، بما في ذلك التكنولوجيات والمواد النووية ذات الاستخدام المزدوج.

لا تزال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تواجه بتحديات خطيرة وعلى الرغم من بعض العلامات غير المشجعة، تواصلت الاتجاهات الايجابية نحو إنشاء نظام عدم الانتشار النووي العالمي على نحو حقيقي على مدار العامين الأخيرين. وقد أصبحت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتخلت جنوب افريقيا عن برنامجها لانتاج الأسلحة النووية، مما أثار احتمالات اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في القارة الافريقية. وتبرز أمريكا اللاتينية أيضا بوصفها قارة خالية من الأسلحة النووية. وهذه حقائق واعدة جدا بالنظر الى انعقاد مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي سنة ١٩٩٥. ولتسمحوا لي بأن أكرر، في هذا السياق، ان رومانيا تبدي اهتماما شديدا بتحقيق الصفة العالمية لمعاهدة عدم الانتشار وهي ملتزمة بذلك كما أنها تؤيد تمديد المعاهدة دون شروط ولأجل غير مسمى. ونحث جميع الدول التي لم تصبح طرفا في معاهدة عدم الانتشار حتى الآن، على الانضمام اليها وعقد اتفاقات الضمانات ذات النطاق الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن أنشطة وقرارات المؤتمر العام الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية تعطي صورة حقيقية للمسؤوليات التي تضطلع بها الوكالة وما تقوم به من أعمال تنفيذا لولايتها في مجال تعزيز نظام عدم الانتشار. واتخذت قرارات ومقررات هامة بشأن مسائل محددة مثل تعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته، وتنفيذ الاتفاق بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن تطبيق الضمانات المتصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا؛ وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) المتعلقة بالعراق؛ وتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط؛ والتدابير المتخذة ضد الاتجار غير المشروع بالمواد النووية.

وتبدي رومانيا تقديرا شديدا لما أنجزته الوكالة حتى الآن من أعمال وللخطوات التي اتخذتها مؤخرا لتعزيز نظام الضمانات وجعله أكثر فعالية من حيث التكلفة. والهدف من هذا المسعى واضح: ألا وهو جعل نظام الضمانات أكثر قدرة على تغطية الأنشطة المعلنة وغير المعلنة على السواء، مما يوفر تأكيدات مقنعة بدرجة كافية لجميع الدول بشأن الطابع السلمي الخالص للبرامج النووية للدول الأخرى.

ويتمثل تحد خطير اضافي هام لنظام عدم الانتشار الدولي في الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. ونرى، في هذا الخصوص، ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة محلية ودولية. ونؤيد فكرة إنشاء سجل دولي للمواد الانشطارية. وسيكون تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة مهمة جديدة بازغة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا السياق.

وقد اعترف، مرة أخرى، بالدور البارز للوكالة في تنفيذ الأحكام الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مناسبة انعقاد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض والتمديد لسنة ١٩٩٥، والتي أعرب خلالها عن التقدير الشديد لأعمال الوكالة في مجال الاعداد لهذا الحدث الهام.

في عالم يحتاج الى الطاقة ويحس في الوقت نفسه بالقلق إزاء مخاطر التدهور البيئي، يجب إعطاء أولوية عليا للسلامة النووية والحماية من الإشعاع. وكان لبرنامج السلامة النووية الموسع، والذي تم إقراره بعد حادث تشيرنوبل، آثار ايجابية.

وما زلنا نحس بقلق شديد إزاء حالة بعض المفاعلات النووية القديمة الموجودة في منطقتنا. وبذلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية جهودا متميزة لتقييم وتحسين سلامتها ونأمل مواصلة هذه الجهود.

وفيما يتعلق بنا، تود الحكومة الرومانية أن تؤكد مرة أخرى تصميمها على استكمال منشأة الطاقة النووية في سيرنافودا في حين تلتزم بشدة بمعايير السلامة الدولية. ورومانيا طرف، بالفعل، في اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية والبروتوكول المشترك المتصل بتطبيق اتفاقيتي فيينا وباريس. وفي الدورة الأخيرة للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقع بلدي اتفاقية بشأن السلامة النووية ونحن نؤيد فكرة إبرام اتفاقية تتعلق بالسلامة النووية. كما نؤيد عقد اتفاقية خاصة بشأن السلامة من النفايات الاشعاعية.

إن مشروع القرار A/49/L.2 الذي شاركت في تقديمه وفود كثيرة من بينها وفد بلدي يعبر بطريقة كافية ومتوازنة عن الوضع الراهن في مجال مسؤول وحساس مثل أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإن التحديات الأخيرة التي تواجهها الوكالة ودولها الأعضاء، والتحديات المقبلة بصفة خاصة، واردة في هذه الوثيقة. ونأمل في اعتمادها بتوافق الآراء.

السيد اديكاني (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أوجه الشكر، بالنيابة عن وفد نيجيريا، إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على بيانه الاستهلالي الذي ألقى الضوء على انجازات الوكالة في السنة الماضية، علاوة على التحديات التي تواجهها في السنوات المقبلة. والانجازات الواردة بالتفصيل في التقرير السنوي لعام ١٩٩٣ تبرز ما تلقاه برامج الوكالة من التأييد الواسع النطاق فيما بين الدول الأعضاء. كما تبرز الالتزام المستمر من جانب السيد هانز بليكس وموظفيه القديرين بأهداف الوكالة، الأمر الذي نشعر بالامتنان له بنفس القدر.

لقد تابعت نيجيريا باهتمام بالغ التدعيم التدريجي لأنشطة التعاون التقني التابعة للوكالة، سعيا إلى تحقيق الرؤية الأصلية التي انبنى عليها انشاؤها، ألا وهي "الذرة من أجل السلم". وقد وطدت الوكالة هذه الأنشطة من خلال تطبيق التقنيات الجزيئية في مجالات متنوعة من قبيل القضاء على الحشرات، وتنمية مياه الشرب وادارة موارد المياه، والتحسين الوراثي للمحاصيل الغذائية. وقد وسعت الوكالة آفاق التقنيات النووية من خلال تشعيع الأغذية، وهي الآن بصدد إيلاء تركيز أكبر على الأغذية الأساسية كجزء من جهد مشترك مع منظمة الأغذية والزراعة من أجل تدعيم الأمن الغذائي في البلدان النامية، بما فيها افريقيا. وقد عززت مساهماتها في مجالي الطب والصناعة من تنمية القدرات المحلية في بيولوجيا التشعيع التطبيقية والعلاج بالأشعة، ودعمت المحتوى العلمي والتكنولوجي للصناعة في البلدان المتلقية. وقد أصبح المتدربون في مختبر سيدرسدورف التابع للوكالة نظراء في مشاريع التعاون التقني.

ومما يبعث على الاطمئنان أن نلاحظ أنه، استجابة لطلبات الدول الأعضاء، صارت صياغة برامج الوكالة للمساعدة التقنية تستند حاليا إلى الأولويات الإنمائية لتلك الدول وتتفق مع مطالب التنمية المستدامة والحماية البيئية. ان مفهوم المشروع النموذجي للتعاون التقني، الذي احتضنته الدول الأعضاء بحرارة، يرمز إلى التوجه الجديد الذي ينبغي أن يكفل للبلدان النامية مزيدا من المنافع الملموسة من التقنيات النووية. وكون هذه الجهود، الرامية إلى تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية، تبذل بالتعاون الوثيق مع وكالات أخرى، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، لمما يبعث على الارتياح الكبير، بمثل ما يبعث عليه الجهد المبذول للتصدي للحاجات المحددة للجماعات المعرضة للتضرر في مجال الصحة البشرية والتغذية. إن هذه الجهود جديرة بالتأييد الكبير.

إن توسيع الدور المرجو للوكالة سيتعرقل إذا لم تتوافر الموارد الوافية. ولم تكن المبررات الداعية إلى مزيد من التمويل المضمون والمؤكد لهذه الأنشطة موضع شك على الاطلاق. والوعي المتنامي بالحاجة إلى تحويل التركيز في عصر ما بعد الحرب الباردة من الانتشار إلى الاستخدام السلمي للطاقة النووية يتطلب إرادة سياسية لإقامة هذه الأنشطة على أساس أرسخ. وإننا إذ نحث الدول الأعضاء على التعاون في تحديد طرق أوفى بالغرض لتمويل أنشطة التعاون التقني، فإننا نرغب في أن نضم صوتنا إلى النداء الموجه من أجل تقديم مزيد من التعهدات إلى صندوق المساعدة والتعاون التقنيين، ومن أجل سداد المبالغ بالكامل وفي الوقت المناسب.

واسمحوا لي، في هذا الخصوص، أن أسجل تقديرنا لعدد من الشركاء الإنمائيين لافريقيا الذين واصلوا تمويل المشاريع المحددة بموجب اتفاق التعاون الاقليمي الافريقي للبحث والتنمية والتدريب فيما يتصل بالعلوم والتكنولوجيا النووية. ان تزايد مشاركة بعض البلدان المانحة الهامة في الاجتماع الأخير للاتفاق الذي عقد في الرباط بالمغرب في نيسان/ابريل الماضي، بصفة مراقب، يعطينا الأمل في أن يشاركنا المزيد من الدول الأعضاء في الوكالة في الوفاء بأهداف الاتفاق.

وبلدي، بوصفه دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يقدر للغاية الدور الذي تقوم به ضمانات الوكالة في إدامة الزخم والثقة في نظام عدم الانتشار. وهذا هو السبب الذي جعلنا نقدم تأييدا لا يتزعزع لما تبذله الوكالة من جهود لكفالة الامتثال لتعهدات عدم الانتشار التي قطعتها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بموجب اتفاقات الضمانات. ويسرنا أن نلاحظ أن أداء اتفاقات الضمانات كان، على مر السنين، مرضيا في ١١٦ دولة عضوا، منها ١٠٠ دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار، باستثناء حالة واحدة. وإننا نثني على المهارة المهنية التي يؤدي بها مفتشو الوكالة هذه المهام، ونكرر هاهنا الإعراب عن اقتناعنا بأن التأييد الواضح الذي لا لبس فيه لنظام ضمانات الوكالة والوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجبه يظل ضروريا لتدعيم السلم والاستقرار الإقليميين.

من المحتم أن الزيادة في عضوية الوكالة، وعملية نزع السلاح والحاجات الإقليمية إلى عدم الانتشار، ستفرض مسؤوليات اضافية على نظام الضمانات. ومما يبعث على تشجيعنا أن نلاحظ أنه ترقبا لهذا التطور، يقوم مجلس المحافظين بالفعل بالنظر في نهوج جديدة. كذلك فإن المقترحات التي قدمت في ضوء البرنامج الجديد - "برنامج ٩٣ + ٢" - الذي بدأ بناء على توصية من الفريق الاستشاري الدائم للمدير العام بشأن تنفيذ الضمانات، وضعت في الوقت الحالي موضع اختبارات تجريبية في بلدان مختارة. وعندما تنفذ هذه المقترحات التي تركز على كفاءة وفاعلية أساليب الضمانات فإنها ستدعم الشفافية والانفتاح.

إن مشاركة نيجيريا النشطة في الجهود الإقليمية من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا تنبني على التزامنا الصامد بعدم الانتشار في منطقتنا الإقليمية وفي العالم بأسره. واننا نلاحظ بارتياح أنه بعد عدد من الدورات المثمرة لفريق الخبراء المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، يوشك مشروع معاهدة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا على الاكتمال. ودور التحقق المتوخى للوكالة في مشروع المعاهدة يُعبر عن الثقة في نظام ضماناتها، علاوة على تقديرنا لما قد يجلبه الاستخدام السلمي المؤكد للطاقة النووية من فوائد لتنميتنا. وستناط وظائف تحقق مماثلة بالوكالة بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب المقترحة، علاوة على اتفاقية التوقيف التي دعت إليها الجمعية العامة في قرارها في السنة الماضية. وسنستفيد تماما من خبرة الوكالة المؤكدة، التي تراكمت على مر السنين، ونحن نواجه تلك التحديات.

إن قيام صناعة نووية آمنة وتخضع لضوابط تنظيمية جيدة أمر لا غنى عنه لأمن شعوب جميع الدول وخيرها. لذلك رحبت نيجيريا بالتدابير التي أحسنت وضعها دول أعضاء لتدعيم السلامة النووية على النطاق العالمي. ويمثل اعتماد اتفاقية بشأن السلامة النووية بالإجماع في مؤتمر دبلوماسي عقد في فيينا في حزيران/يونيه الماضي، إحدى هذه المبادرات، وكانت بلادي من بين أول البلدان الموقعة على هذه الاتفاقية خلال الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن هذه الاتفاقية، بوصفها اتفاقية حافزة، تضع أهدافا تبدو متواضعة. لكن المجتمع الدولي يمكنه، بل في الواقع يتعين عليه، أن يبني على هذا الانجاز ويستكمل التفاوض على اتفاقية المسؤولية النووية التي ستنشئ نظام مسؤولية نووية جديدا. وهذا من شأنه أن يزيد من الثقة العامة في الصناعة النووية.

وبلدي بوصفه من البلدان المنضمة إلى مدونة السلوك الخاصة بالتحركات الدولية للنفايات المشعة، يقدر الجهود الجارية لتقييم المخاطر الصحية والبيئية التي يفرضها تصريف النفايات العالية الاشعاع في المحيط القطبي الشمالي. ان برنامج الوكالة لتعزيز ممارسات تصريف النفايات داخل الحدود الوطنية يجب أن يستكمل على الصعيد الدولي وذلك بالتعاون لإحباط محاولات تجار الموت معدومي الضمير الرامية إلى تصريف النفايات المشعة والمواد السامة في أعالي البحار. وثمة أمر وثيق الصلة هو الحاجة الملحة لمواجهة الاتجاه الجديد للاتجار بالمواد النووية. ومما يشجعنا أن الدول الأعضاء في المؤتمر العام الأخير قامت بتعريف بعض التدابير التي يجب أن تتخذ لمكافحة هذه الظاهرة. ويحدونا الأمل في أن يمكننا هذا الحزم المشترك من إيجاد حل طويل الأجل لمشكلة النفايات النووية التي حان وقت حلها بالفعل.

إن الوكالة بحاجة إلى تكييف أجهزتها الرئيسية لوضع السياسة العامة بما يتماشى ومتطلبات عصرنا. فأحكام نظامها الأساسي التي تحكم التمثيل في مجلس المحافظين والتي وضعت في خضم الحرب الباردة تحتاج إلى مراجعة سريعة بحيث تبين بجلاء ووضوح التطورات الهامة الجديدة وكذلك التوسع في عضوية الوكالة. إننا نحث الدول الأعضاء على ألا تسمح لاختلافات نهوجها الحالية إزاء الموضوع بأن تنحرف بها عن مزايا إيجاد حل يجعل الوكالة ممثلة تمثيلا شاملا بالإضافة إلى تمكينها من معالجة الحالة الجديرة بالمعالجة في المنطقة الافريقية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يلاحظ وفد جمهورية إيران الإسلامية بارتياح التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٩٣، الذي يوجز الإنجازات الهائلة للوكالة خلال العام المذكور. ونحن نشكر السيد بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لبيانه الشامل الوافي الذي يصف ما أحرز من تقدم في أنشطة الوكالة بالإضافة إلى ما واجهته من تحديات خلال ذلك العام. ولا بد من الإشادة بالمدير العام بليكس وأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لما أبدياه من التزام وتفان في الاضطلاع بمسؤولياتهما.

لقد بحثنا تقرير الوكالة لعام ١٩٩٣ بحثا جديا. ومن المؤسف حقا أن الوكالة ما زالت تعمل في ظل قيود مالية كان لها بدورها آثار ضارة على بعض برامجها الهامة. ونحث الدول الأعضاء على أن تأخذ التزاماتها المالية بمزيد من الجدية وأن تقوم بسداد اشتراكاتها في الوقت المناسب. وفي نفس الوقت، نعتقد أنه نظرا للقيود الموازنية الراهنة يجب أن يتمثل الهدف الأساسي في زيادة مردود التكاليف.

ثمة مسألة أخرى في أنشطة الوكالة خلال تلك الفترة تمثلت في تطوير نظام ضمانات معزز. وإيران، بوصفها من الموقعين الأصليين على معاهدة عدم الانتشار، التزمت دوما بضمانات الوكالة وستواصل تأييد فعاليتها وحكومتنا تنتهج سياسة صريحة وشفافة في هذا المضمار، وعلى أساس هذه السياسة، اتخذت زمام المبادرة لدعوة الوكالة مرتين لزيارة المنشآت النووية في إيران وللتحقق من استخداماتها السلمية. وبالتالي، قامت بعثتان من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة إيران في شباط/فبراير ١٩٩٢، وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وأجريت عمليات التحقق وكانت نتيجتها مرضية للوكالة.

ونشيد بجهود الوكالة في تعزيز السلامة النووية والحماية الاشعاعية، وبصفة خاصة في بلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق. وفي هذا المضمار، ثمة مسألة تثير بالغ القلق بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط هي استمرار تشغيل مفاعل ديمونة

النووي في اسرائيل غير الخاضع للضمانات والقديم والذي يستخدم قصرا في الأغراض غير السلمية. إننا نناشد المجتمع الدولي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفة خاصة، أن يتصديا لهذه المشكلة بسرعة وفعالية.

لابد من التذكير بأن انضمام جنوب افريقيا إلى معاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو الذي جعل إنشاء المنطقة الافريقية الخالية من الأسلحة النووية حقيقة واقعة. وهناك حالة موازية لهذه الحالة قائمة في الشرق الأوسط فما دامت اسرائيل ترفض، بالتأييد التام من بعض الدول، والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فسيظل هدف جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية هدفا بعيد المنال. وفي هذا الصدد، يعد مقرر الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بإعادة تقديم المساعدة التقنية لاسرائيل بمثابة مكافأة لمن يقومون بعمليات الانتشار النووي وإقرارا ضمنيا بوصول النظام الاسرائيلي إلى الأسلحة النووية. وإيران، بوصفها البلد الذي تقدم في عام ١٩٧٤ بمقترح إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لا تزال تؤيد تلك المبادرة وهي على استعداد للنظر في أية فكرة بناءة لتنفيذ هذا المقترح تحت رعاية الأمم المتحدة.

تولي جمهورية إيران الإسلامية أهمية قصوى للتعاون الدولي في التطبيق السلمي للطاقة النووية، وهي تسعى باهتمام كبير إلى تعزيز دور الوكالة في هذا المجال. ووفد بلادي يقدر التعاون التقني المفيد الذي تقدمه الوكالة للدول الأعضاء في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في ميادين الزراعة والصناعة والطب.

بيد أن هناك حالات استثنائية لانتهاك ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الماضي القريب، أعطت ذريعة لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وبعض الدول الصناعية الأخرى لتقويض المهام والالتزامات القانونية للوكالة، وللقيام، أكثر من أي وقت مضى، بانتهاك الحقوق غير القابلة للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، بما فيها جمهورية إيران الإسلامية، التي أقرت الوكالة دائما أنشطتها النووية السلمية المتواضعة.

إن مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار سيتيح فرصة طيبة للتصدي لانتهاكات أحكام المعاهدة من جانب عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية وبعض البلدان الصناعية الأخرى. ويحدونا الأمل في أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمانة العامة للأمم المتحدة، استنادا إلى مقرر اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٥ للاستعراض والتمديد، بإعداد وثائق شاملة بشأن تنفيذ أحكام ديباجة ومنطوق معاهدة عدم الانتشار.

في الختام، اسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن تقديرنا وتأييدنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية في جهودها الرامية إلى النهوض بالتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد هو جيتونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): استمع الوفد الصيني باهتمام إلى البيان الذي أدلى به السيد هانز بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأحاط علما بتقرير الوكالة السنوي.

في السنة الماضية، أنجزت الوكالة عملا مفيدا وحققت بعض النجاح في النهوض بالتعاون الدولي في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي منع الانتشار النووي. ويود الوفد الصيني أن يعرب عن تقديره للإسهامات التي قدمتها الدول الأعضاء وللمدير العام للوكالة السيد بليكس ولأمانة الوكالة.

ويرحب المجتمع الدولي بإبرام الاتفاقية الدولية للسلامة النووية. ويؤمل في أن يكون لهذه الاتفاقية دور هام في صون سلامة المنشآت النووية وفي تعزيز التعاون الدولي في مجال السلامة النووية والحماية من الاشعاعات.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ أنه قد أمكن بفضل الدعم المقدم من الدول الأعضاء أن يتغير اتجاه الحالة المالية للوكالة بشكل مؤات نتيجة للزيادات الشاملة في الموارد المخصصة للمساعدة التقنية والتعاون بصفة خاصة. ومما لا شك فيه أن هذا التطور سيفضي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء النامية، ومما يسعدنا أيضا أن نلاحظ أن عددا متزايدا من الدول الأعضاء أخذ يتجه إلى الوكالة للحصول على

مساعدتها في وضع خطها للطاقة والقوى النووية وفي إجراء دراسات الجدوى التي تحتاج إليها.

ومما يجدر الاشادة به في نفس الوقت أن الوكالة تقدم المساعدة في مجال السلامة النووية إلى بعض بلدان أوروبا الشرقية وكمنولث الدول المستقلة وتحقق نتائج ملموسة. وبغية زيادة فعالية نظام الضمانات، تكرس أمانة الوكالة الآن جهودها لعمليات التطوير والتجارب المتعلقة ببرنامج "٩٣ + ٢". ويحدونا الأمل في أن يحقق ذلك البرنامج النتائج المتوخاة له.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه من الواضح للمجتمع الدولي أن الاختلال بين الأنشطة التعزيزية والمهام الرقابية للوكالة مازال قائما، وأن الكثير من التطلعات والطلبات المشروعة للعديد من الدول الأعضاء النامية لم يلق اهتماما كافيا. ويأمل الوفد الصيني في أن تجري الوكالة المزيد من المشاورات مع تلك البلدان وأن تضع معها استراتيجية إنمائية للمساعدة التقنية والسبل والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق التعاون بغية تيسير إقامة تعاون دولي فعال في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

لقد وقفت الصين دائما إلى جانب الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية والتوصل في وقت مبكر إلى بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. وبوصفها من الأطراف المتعاقدة في معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية ومن الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فهي تقدم مساهمات إيجابية لمنع انتشار الأسلحة النووية ولتعزيز التعاون الدولي في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وترى الحكومة الصينية أنه يجب على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تصدر إعلانا غير مشروط عن عزمها بألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية وأن تتفاوض فورا وتبرم معاهدة بهذا المعنى، كما يجب على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد بألا تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة وكذلك ضد المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتؤيد الحكومة الصينية كذلك اعتماد اتفاقية للحظر الكامل لكل الأسلحة النووية تلتزم بموجبها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتدمير الكامل لكل ما لديها من تلك الأسلحة.

ويدعو موقف الصين الثابت، بالاضافة إلى بذل الجهود لمنع إنتشار الأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح النووي، إلى ضرورة بذل جهود نشطة لتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتؤيد الصين تقوية نظام الضمانات عن طريق تحسين فعاليته وكفاءته. ومع ذلك فان التدابير التي تتخذ في هذا الصدد ينبغي أن تكون عادلة، وموضوعية، ومعقولة وتتسم بالشفافية، وعملية، وتمتثل امتثالا صارما لقوانين الوكالة والصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بحيث يمكن كفالة احترام سيادة الدول وتحقيق التوازن بين حقوقها وواجباتها.

وتعلق الحكومة الصينية دائما اهتماما كبيرا على تعاونها مع الوكالة. وبالاضافة إلى سدادها اشتراكاتها في الوقت المحدد، فهي تساهم أيضا في التبرعات. وبغية دعم الوكالة في مساعدتها التقنية إلى البلدان النامية وتعاونها معها، فقد قررت الحكومة الصينية أن تتبرع للوكالة بمبلغ إضافي مقداره مليون دولار.

وتتمثل السياسة الراسخة للحكومة الصينية في النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية وجعل الطاقة النووية تخدم بشكل أفضل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للصين، وتفيد الشعب الصيني. وقد دخلت صناعة توليد القوى النووية في الصين مرحلة جديدة من التطور. فبدأ تشغيل محطة "تشنشان" لتوليد القوى النووية بطاقة تبلغ ٣٠٠ ميغاواط، ويجري بناء المرحلة الثانية من ذلك المشروع بالكامل. كما بدأت محطة "غوانغدونغ دايا باي" لتوليد القوى النووية التشغيل على نطاق تجاري. ويقدر أن يكون بإمكان الصين بحلول عام ٢٠٠٠ إنشاء محطات عديدة لتوليد القوى النووية بطاقة إجمالية تتراوح بين ٨ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ ميغاواط. وفي تطويرها لصناعة توليد القوى النووية لديها، ستواصل الصين المشاركة بنشاط في التعاون الدولي ذي المنفعة المتبادلة.

إن السلم والتنمية غايتان مشتركتان لشعوب جميع البلدان في العالم. وفي هذا الصدد، يعلق المجتمع الدولي آمالا عريضة على الوكالة. والصين على استعداد للعمل مع البلدان الأخرى من أجل تحقيق أداء سلس لمهام الوكالة البالغة الأهمية ولتقديم إسهامات جديدة للسلم والتنمية.

السيد باك غيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحسم الأساسي للقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية له أهمية كبرى في تخفيف حدة التوترات وإحلال سلم دائم في شبه الجزيرة الكورية.

وتعتبر القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية من القضايا السياسية والعسكرية التي يتعين حسمها على صعيد ثنائي بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لخلفية أساسها وطبيعتها ومضمونها.

وانطلاقا من وجهة النظر تلك تتمسك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموقفها الثابت القائل بأن القضية النووية ينبغي أن تحسم عن طريق الحوار والمفاوضات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

وكما هو معروف تماما، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعلنت انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفقا للفقرة ذات الصلة في المعاهدة، ممارسة لحقها السيادي. ومع ذلك، فإننا علقنا تنفيذ هذا القرار عندما طلبت الولايات المتحدة منا أن نفعل ذلك خلال الجولة الأولى من المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وقد أدى هذا إلى أن يصبح لبلدنا وضع خاص.

ونظرا لأننا أعلنا التفاصيل الأساسية لهذه القضية في مناسبات عديدة في الماضي، فإنني أود تفادي أي خوض في ذكر المزيد من تفاصيل هذه القضية.

لقد بذلنا جهودا مخلصة وحسنة النية لحسم القضية النووية بشهامة، حتى في ظل وضعنا الخاص. وأعددنا ترتيبات للعدد الكافي من تفتيشات الوكالة، اللازم لمواصلة الضمانات، بل وحتى سمحنا، في أيار/مايو الماضي، بتفتيشات إضافية تتناسب مع وضعنا الخاص.

ومع ذلك، فإن بعض العناصر في الوكالة أساءت استغلال حسن نيتنا وكرم أخلاقنا، وهكذا كشفت عن تحاملها المتزايد، وفرضت علينا مزيدا من الضغوط، وبذلك خلقت صعوبات وتعقيدات في طريق حسم المسألة. والأدهى من ذلك أنها اجبرتنا على فتح مواقعنا العسكرية، وأصرت على إجراء "تفتيش خاص"، وتمادت الى حد أن فرضت بالقوة اعتماد القرار الخاص بفرض جزاءات على بلادي في اجتماع مجلس محافظي الوكالة المعقود في حزيران/يونيه الماضي، على الرغم من معارضة بلدان كثيرة.

هذه المحاولات جعلتنا نخلص الى أن الضغوط ضد بلدنا ستتزايد باستمرار، وأن أنشطتنا النووية السلمية ستتعوق، إذا بقينا مقيدين بالإطار المتحيز للوكالة الدولية للطاقة النووية.

إن الاعتماد القسري لـ "قرار الجزاءات" غير المعقول ضد بلدنا يشكل انتهاكا جسيما لكرامة وسيادة جمهوريتنا التي تعز استقلالها معزة الحياة ذاتها. وشعبنا لن يتحمل أية إهانة تمس السيادة الوطنية والكرامة. وعليه، ففي ١٣ حزيران/يونيه من هذا العام، أقدمنا على خطوة الانسحاب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وحتى بعد الانسحاب من الوكالة، بقينا على موقفنا الثابت، ومفاده أنه ينبغي التماس حل تفاوضي للمسألة النووية عن طريق محادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، لا عن طريق المواجهة، وذلك استجابة لرغبات وتوقعات شعوب العالم المحبة للسلام.

وقد قال الرفيق كيم إيل سونغ، قائد شعبنا العظيم، في لقائه مع السيد جيمي كارتر، الرئيس الأسبق للولايات المتحدة حينما زار بلدنا في حزيران/يونيه من هذا العام، إن بناء الثقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية أمر حيوي لحسم المسألة النووية. وفضلا عن ذلك، طرح اقتراحا هاما لفتح الطريق المسدود بين البلدين، وايجاد تسوية جوهرية للمسألة النووية.

وبناء عليه، سمحنا لمفتشي الوكالة بالبقاء ومواصلة عمليات التفتيش اللازمة لاستمرار الضمانات. وقد أشار المدير العام للوكالة الى ذلك في تقريره الى مجلس محافظي الوكالة في اجتماع أيلول/سبتمبر.

وقد توصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الى اتفاق بشأن الأهداف الواضحة والنهائية لحسم المسألة النووية والمسائل الأخرى

المعلقة، في جولة المحادثات الثالثة المعقودة بين البلدين في جنيف يوم ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤. وإحدى النقاط الهامة في الاتفاق هي أننا أعربنا عن استعدادنا لتجميد مفاعلاتنا المهدأة بالجرافيت - وهي الأساس الذي قامت عليه صناعتنا المستقلة للقوى النووية، وأن الولايات المتحدة التزمت بإعداد ترتيبات لتوفير مفاعلات الماء الخفيف الملائمة، والتعويض المناسب عن فقد مصادر الطاقة الناتج من تجميد مفاعلاتنا الحديثة المهدأة بالجرافيت.

وأعربت الولايات المتحدة أيضا عن استعدادها لوقف تهديداتها النووية وأعمالها العدائية ضد بلدنا، ووافقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة على إقامة تمثيل دبلوماسي في عاصمتي البلدين، وتخفيض حواجز التجارة والاستثمار، كخطوة نحو التطبيع الكامل للعلاقات السياسية والاقتصادية.

واستعدادنا لتجميد المفاعلات المهدأة بالجرافيت لهو تعبير عن تعهدنا الثابت بحسم المسألة النووية، ودليل على شفافية ومصداقية سياستنا للتخلص من الأسلحة النووية، التي تستهدف استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وعقب إعلان البيان المتفق عليه، عقدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة محادثات على مستوى الخبراء في بايونغيانغ ثم في برلين، في أوائل أيلول/سبتمبر، وهما تواصلان مفاوضاتهما الجارية، وتمضيان قدما نحو التنفيذ الفعلي للبيان المتفق عليه.

وقد سلم العالم الآن بأن المحادثات والمفاوضات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة هي الوسيلة الوحيدة لتسوية المسألة النووية، ورحب بالبيان المتفق عليه بين البلدين، متطلعا الى نتائج مثمرة في عملية المحادثات والمفاوضات.

ولا يساورنا أي شك في أنه إذا قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة بتنفيذ البيان المتفق عليه بنية صادقة، سيؤدي ذلك الى بناء الثقة بين البلدين، وسيفضي في نهاية المطاف الى تسوية فعالة للمسألة النووية والمسائل الأخرى المعلقة، يعقبها انفراج التوترات في شبه الجزيرة الكورية، وتقدم تاريخي في ضمان السلم والأمن في آسيا وفي بقية العالم.

إلا أن بعض الدوائر التي ما زالت تعتنق مفاهيم بالية وتصر على عقلية الحرب الباردة، حاولت تجديد الضغوط المفروضة علينا، ووضعت "المسألة النووية" المزعومة - وبشكل غير معقول - على جدول أعمال المؤتمر العام الثامن والثلاثين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي، وفرضت بالقوة اعتماد "القرار"، رغم معارضة عدد كبير من البلدان. ومما يزعجنا، علاوة على ذلك، أنها تحاول اعتماد قرار بشأن "المسألة النووية" بإثارة ضجة حول "شفافية الأنشطة النووية في الماضي"، و "العودة الى معاهدة عدم الانتشار" و "التفتيش الخاص"، حتى في هذه الجلسة المخصصة للنظر في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذه الأعمال لن تسهم إلا في خلق العقبات في طريق المحادثات الجارية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وتفاقم التوترات في شبه الجزيرة الكورية. وهذه "المسألة النووية" مسألتنا وهي، بحكم طبيعتها، ليست مسألة تنظر فيها الأمم المتحدة.

وحري بالأمم المتحدة أن تساورها الشكوك إزاء تحيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتطبيقها لمعيار مزدوج أجبر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار وحتى من الوكالة ذاتها، إذا كانت راغبة في مناقشة المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ومع ذلك، فإن أية محاولة لاعتماد قرار في محفل الأمم المتحدة هذا، بينما تتجاهل جهودنا الخاصة، ستكون تصرفا غير معقول على الإطلاق يضر بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

وبالتالي، فإننا نشجب بقوة اعتماد قرار، باعتبار أن ذلك يمثل عدوانا سياسيا غادرا يستهدف زيادة الضغوط الدولية المفروضة علينا. ويزعم أن محاولات اعتماد قرار في هذه الدورة قبل المؤتمر العام الثامن والثلاثين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما هي إلا تعبير عن ارادة المجتمع الدولي. بيد أنها لا تعدو أن تكون ذريعة للتستر، باسم المجتمع الدولي، على المآرب السياسية لحفنة من البلدان.

وهذه التصرفات غير المعقولة من جانب بعض البلدان ترمي الى وطء سيادة بلدان وأمم أخرى

بالأقدام، وتستند الى فكرة تعزيز مصالحها الى أقصى حد على حساب الآخرين. ومن ثم، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تعترف بهذه الأعمال إطلاقا على أنها إرادة المجتمع الدولي.

وإنني لأعتقد أن هذا المحفل المبجل، الذي تتجمع فيه الدول المحبة للسلم والمستقلة وذات السيادة لتناقش سبل ووسائل تحقيق أمنية نبيلة تراود البشرية، لا يصح أن يتخذ أداة سياسية من قبل بعض البلدان التي تنزع الى الهيمنة على البلدان الصغيرة والضعيفة والى تضييق الخناق عليها. ولا ينبغي لمن لديه رغبة مخلصة في التوصل الى حل للقضية النووية أن يلجأ الى الضغوط، وإنما ينبغي له أن يشجع المحادثات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية وتنفيذ البيان المتفق عليه بين هذين البلدين.

إن اعتماد قرار في هذا الاجتماع ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لن يخلق إلا تعقيدات وصعوبات في عملية المحادثات الثنائية بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية، وسيعمل علاوة على ذلك، على إعادة القضية النووية الى حالة المجابهة الأصلية. لذلك نحن نطالب بأن تحذف من مشروع القرار A/49/L.2 الفقرات التي يمكن أن تعرقل هذه المحادثات وأن يستعاض عنها بفقرات ترحب بالبيان المتفق عليه بين البلدين وتشجع تنفيذه بالكامل.

وبعد أن كررنا الإعلان عن موقفنا، فإننا نعرب عن توقعنا أن يقدم الممثلون الذين يأملون في حل تفاوضي وسلمي للقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية تأييدهم الكامل لموقفنا.

وأود أن أدلي بملاحظات قليلة على البيانات التي أدلى بها ممثلو الوفد الألماني والهنغاري ووفود أخرى.

إن عملية المحادثات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة بأكملها تبين بوضوح أن القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية لا يمكن أن تحل إلا من خلال الحوار والمفاوضات وأن أي ضغوط تمارس على أحد أطراف الحوار يمكن أن تخلق صعوبات وتعقيدات في سير المحادثات - بل وأن تعيد القضية النووية الى حالة المجابهة الأصلية. وينبغي أن يفهم بجلاء أن المواقع العسكرية العادية لا يمكن أن تكون موضع تفتيش خاص، وأن أي محاولة لإجراء تفتيش من هذا القبيل ستشكل انتهاكا فاضحا لسيادة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ومصالحها العليا.

ثم إننا لم نقبل إطلاقا، ولن نقبل، بالحق في إجراء تفتيش خاص على المواقع العسكرية في المستقبل. إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لن تفرط أبدا في مصالحها تحت أية ضغوط.

ولا ينبغي لمن لديهم اهتمام حقيقي بالعثور على حل للقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية وبمسألة صون السلم والأمن في آسيا وبقية العالم، أن يؤيدوا تأييدا أعمى سياسات القوة التي تنتهجها البلدان الكبيرة. وإنما ينبغي لهم أن يتخذوا موقفا نزيها يفضي الى حل القضية وأن يشجعوا الأطراف المعنية على التوصل الى اتفاق في أبكر وقت ممكن، وأن يمتنعوا عن أي محاولة لخلق عقبات في عملية المحادثات الجارية بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أدلي بنقاط قليلة ردا على بيان ممثل اليابان.

من المعروف تماما أن اليابان من البلدان القليلة التي تعجل بسير العمل في برامجها النووية حتى منذ انتهاء الحرب الباردة. والعالم اليوم قلق بشكل جاد بشأن تكديس اليابان لكمية كبيرة من البلوتونيوم. ووفقا للبيانات التي أعلنتها وكالة العلوم والتكنولوجيا اليابانية، فقد كدست اليابان بالفعل ١,٦ طن من البلوتونيوم داخل البلاد، و ٢,٩ طن منه في الخارج، وبحلول عام ٢٠١٠، سيكون في حوزتها ٥٠ طنا منه - وهي كمية كبيرة تكفي لصنع أكثر من ٢٠٠ ٦ قنبلة نووية.

وتبلغ القدرة السنوية للمحطة اليابانية لإعادة التجهيز ٨٠٠ طن - وهي أكبر قدرة في العالم. وبنهاية القرن الحالي سيصبح ترتيب اليابان في العالم الثالثة، بعد الولايات المتحدة وفرنسا، في القدرة على إعادة التجهيز. ومن الأسرار التي لا تخفى على أحد أن اليابان لم تتوصل فقط الى صنع جهاز تفجير الكتروني وغيره من المكونات اللازمة لإنتاج القنابل النووية وما يتصل بذلك من تكنولوجيا، وإنما أيضا الى صنع

وسائل الإيصال النووي البعيدة المدى التي يمكن استخدامها كقذائف تسيارية عابرة للقارات.

ويتكشف طموح اليابان غير المستتر في ميدان الأسلحة النووية بشكل أوضح في وثيقة رسمية قدمت الى محكمة العدل الدولية. إذ تجزم الحكومة اليابانية في هذه الوثيقة صراحة بأن استخدام الأسلحة النووية لا يتعارض مع القانون الدولي. ويعني ذلك أن اليابان لن تتردد في أن تبتلي البشرية بمحرقة نووية.

وتبين جميع هذه الحقائق أن تقدم اليابان في ميدان الأسلحة النووية قد بلغ شوطا خطيرا. وإسراع اليابان للخطى في هذا الميدان يخلق عقبة أمام عملية إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وهو لا يثير تهديدا خطيرا للسلم والأمن الاقليميين وحدهما وإنما أيضا لنظام عدم الانتشار الدولي.

ولهذه الأسباب، فليست جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وحدها التي ترى أن اليابان لا يحق لها أن تتكلم عن أنشطة بلدان أخرى في الميدان النووي، وإنما العالم كله يرى ذلك. إن محاولة اليابان تركيز الأنظار على القضية النووية المتعلقة ببلدنا، إنما هي محاولة فجة ويائسة لتحويل اهتمام العالم الى قضايا أخرى بعيدة عن برنامجها هي للأسلحة النووية. لذلك فإن وفدي يحث اليابان بقوة على الإعلان عن مخططها للأسلحة النووية، وعلى التخلي عن هذا البرنامج، وعلى دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتفتيش على أنشطتها النووية غير المعلنة بدلا من محاولة الخوض في قضايا أخرى.

وأجد لزاما عليّ أن أشير الى البيان الذي أدلى به ممثل كوريا الجنوبية عن القضية النووية. فرغم أن سلطات كوريا الجنوبية ليس لديها أي سلطان على الإطلاق فيما يتصل بحل القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية، فإنها في عجلة يائسة للخوض في هذه العملية، دون أن تعرف أين تجلس وأين تقف. إن سلطات كوريا الجنوبية تصرخ مطالبة بحوار ما بين الكوريتين يعقد قبل المحادثات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية. وهي تدعو الى تقديم محطات قوى حرارية عوضا عن مفاعلات الماء الخفيف، والى اشتراط إيضاح أمر الأنشطة النووية السابقة قبل تقديم مفاعلات الماء الخفيف. والهدف من ذلك كله هو عرقلة التقدم في المحادثات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية.

إن أنشطة سلطات كوريا الجنوبية في الآونة الأخيرة إنما ترمي الى تمكينها من أن تواصل، بأي ثمن، تطوير أسلحتها النووية، في الوقت الذي تقحم فيه نفسها في المحادثات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تعويقها لا غير. فمن الأسرار التي لا تخفى على أحد أن كوريا الجنوبية تستحدث حاليا أسلحة نووية تحت رعاية الولايات المتحدة وبعض البلدان الغربية. وقد كدست كوريا الجنوبية بالفعل كمية كبيرة من البلوتونيوم، وأبرمت عقدا لاستيراده من المملكة المتحدة وفرنسا والأدهى من ذلك كله، أنها بدأت فعلا مؤخرا في تشغيل مفاعل ماء ثقيل. إن عليها أن تمتنع عن أي محاولة لتعويق المحادثات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية، حتى ولو لم تكن سعيدة بالعملية الجارية.

إننا نعتقد أن حل القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية من خلال المحادثات الجارية، والتي تتجه حاليا الى الوجهة الصحيحة، سيكون مفيدا لكوريا الجنوبية، وللشعب الكوري بأسره أيضا. وانطلاقا من وجهة النظر هذه فإنني أحث سلطات كوريا الجنوبية على أن تنفذ بالكامل الإعلان المشترك لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وأن تعلن على المجتمع الدولي خطتها لتطوير الأسلحة النووية، وأن تقبل بعمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما أنني أحث سلطات كوريا الجنوبية على أن تعمل بصورة تحقق مصالح أمتنا، وبروح من الاستقلال الوطني، وأن تتخلى عن اعتمادها على القوات الأجنبية وعلى المجابهة بين شمال كوريا وجنوبها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): طلب عدد من الممثلين أن يتكلموا ممارسة لحق الرد. وأذكر الأعضاء بأنه، عملا بالمقرر ٤٠١/٣٤، تحدد مدة الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد، بعشر دقائق للكلمة الأولى، وخمس دقائق للكلمة الثانية، ويدلي بها الأعضاء من مقاعدهم.

السيد تاكاهاشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحجج التي أثارتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق باليابان، لا أساس لها من الصحة مطلقا ولا يمكن اعتبارها إلا مجرد دعاية مغرضة. إن اليابان، الفقيرة الى موارد الطاقة، تستفيد من الوقود النووي المستخلص عن طريق تجهيز البلوتونيوم من الوقود المستهلك. فاليابان تتوقع أن تتمكن من الحصول على مورد ثابت من الطاقة من خلال توليد القوى النووية. وستظل ملتزمة بمعالجة النفايات الموجودة في الوقود المستهلك بطريقة مأمونة وسليمة. إن اليابان تلتزم بصرامة باستخدام هذه المواد للأغراض السلمية وحدها وعلى نحو يتفق مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقوانين واللوائح المحلية.

إن الاستخدام السلمي للطاقة الذرية في اليابان مضمون ومحقق من خلال الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفوق هذا، تتمسك اليابان بمبادئها الثلاثة غير النووية وهي: عدم حيازة الأسلحة النووية وعدم انتاجها وعدم ادخالها الى أراضيها. أما أن اليابان تستحدث وتحوز أسلحة نووية، فهذا أمر لا يتصوره العقل.

مرة أخرى، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تنفيذ اتفاقية الضمانات بالكامل وعلى الفور.

السيد يو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيقتصر بياني، عملا بحق الرد، على الأمور الأساسية. إن غالبية البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا يستحق الرد من وجهة نظري. وأود أن أقول إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤيد المفاوضات الجارية في جنيف بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية.

وبالنسبة للمنشآت والمواد والأنشطة النووية في جمهورية كوريا، نود أن نكرر أن جميع هذه المنشآت والأنشطة تخضع للتفتيش الكامل من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عملا باتفاقية الضمانات المبرمة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا؛ ولذلك، فإن الشفافية الكاملة بالنسبة لطبيعتها السلمية مكفولة.

ونود أن نعلن مرة أخرى أن حكومة جمهورية كوريا ملتزمة تماما بالإعلان المشترك بين الشمال والجنوب بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، الذي وقعته كل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في عام ١٩٩١.

السيد كيم جاي هوم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن سلطات كوريا الجنوبية، التي لا كلمة لها في أمر وزع الأسلحة النووية الأجنبية فوق أراضيها تطنب الآن في الحديث عن المسألة النووية. إلا إن هذا سلوك غير نزيه من جانب من يشعرون بالاحباط بسبب ضعف مركزهم نتيجة استبعادهم من المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، ومن يحاولون الآن حشر أنوفهم في تلك المحادثات لكبح مسارها بأي وسيلة.

ومما يبعث على السخرية حقا أن أولئك الذين يتعين عليهم أن يسددوا دينا خارجيا يعادل عشرات من البلايين، يتكلمون عن تقديم المساعدة الى بلدان أخرى. والأجدر بسلطات كوريا الجنوبية أن تمتنع عن صب الماء البارد على عملية المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، وأن تفتح للجمهور ملف برنامجها النووي السري وأن تتخلص من هذا البرنامج وتتخذ موقفا مستقلا لا يعتمد على قوى خارجية.

وبالنسبة للملاحظات التي أبدتها اليابان، فإنني أحث الوفد الياباني على ألا يقدم أعذارا واهية. إنني أحث اليابان عن الكف عن طموحها لأن تصبح قوة نووية وقوة عسكرية.

السيد تاكاهاشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أكرر ما ذكرته في كلمتي السابقة من أن الحجج التي تثيرها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالنسبة لليابان لا أساس لها من الصحة على الاطلاق، ولا يمكن اعتبارها إلا دعاية مغرضة. ومن غير المجدي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحاول بذلك تهدئة شكوك المجتمع الدولي حول أنشطتها النووية. ونحن نحث كوريا الشمالية على عدم إضاعة الوقت بالخوض في جدل ودعاية لا معنى لهما.

السيد كيم جاي هوم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يختص بالملاحظات اليابانية، أطالب اليابان مرة أخرى بعدم ابداء أعذار واهية في هذه الجمعية العامة. إنني أحث اليابان عن التخلي عن مخططاتها النووية المتهورة الضخمة، وأن تكف عن طموحها الجامح الى تلقين دروس للبلدان الآسيوية الأخرى. وبدون ذلك لن تحظى اليابان بمكانة في المجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ الأعضاء أن البت في مشروع القرار الخاص بالبند ١٤ من جدول الأعمال سيجري في جلسة عصر الأربعاء الموافق ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود كذلك أن أبلغ الأعضاء أن الجمعية العامة ستتناول البند ١٥٢ من جدول الأعمال، المعنون "منح الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مركز المراقب لدى الجمعية العامة"، في جلسة عصر الأربعاء الموافق ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

البند ١٥١ من جدول الأعمال

منح محفل جنوب المحيط الهادئ مركز المراقب لدى الجمعية العامة مشروع القرار (A/49/L.1).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا ليعرض مشروع القرار A/49/L.1.

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها من المنصة تحت رئاستكم، سيدي، اسمحوا لي أن أجدد الترحيب الحار الذي أعرب عنه لكم وزير خارجيتي، السناتور ايفانز، عندما تكلم في الجمعية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

بصفة استراليا رئيسا لمحفل جنوب المحيط الهادئ للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥، يشرفني أن أعرض، نيابة عن مقدميه، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.1 المؤرخة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الذي تقرر الجمعية بموجبه دعوة محفل جنوب المحيط الهادئ إلى المشاركة في دورات وأعمال الجمعية العامة بصفة مراقب.

لقد قدمت مشروع القرار نيابة عن محفل جنوب المحيط الهادئ الدول التسع الأعضاء في المحفل التي هي أعضاء أيضا في الأمم المتحدة، ألا وهي: استراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا الغربية، وفانواتو، وفيجي، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، ونيوزيلندا.

وقد انضمت إلى هؤلاء المقدمين ٩٩ دولة عضو أخرى بصفتها مشاركة في تقديم المشروع. وقائمة مقدمي المشروع واردة في الوثيقة A/49/L.1؛ وينبغي أن تضاف إلى هذه القائمة اسماء كل من : باكستان، وبروني دار السلام، وغابون وكرواتيا، وهذا يعني أن ١١٣ دولة عضوا تشارك في تقديم مشروع القرار. وباسم جميع أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ، أود أن أشكر المشاركين في تقديم مشروع القرار، وهم يمثلون جميع مناطق العالم، على تأييدهم القوي والايجابي لطلب محفل جنوب المحيط الهادئ الحصول على مركز المراقب.

إن محفل جنوب المحيط الهادئ الذي اجتمع للمرة الأولى في عام ١٩٧١ هو تجمع سياسي لـ ١٥ دولة مستقلة أو متمتعة بالحكم الذاتي في جنوب المحيط الهادئ. وهو يجتمع سنويا، على مستوى رؤساء الحكومات، للتوصل إلى استجابات جماعية لمجموعة كبيرة من القضايا الاقليمية تشمل قضايا التجارة، والتنمية الاقتصادية، والطيران المدني، والمسائل البحرية، والاتصالات، والطاقة، والقضايا السياسية والأمنية. وبالاضافة إلى ذلك يقيم محفل جنوب المحيط الهادئ حوارا بعد كل إجتماع لرؤساء الحكومات مع عدد من الحكومات والمنظمات الخارجية.

ومحفل جنوب المحيط الهادئ تسانده أمانة المحفل، التي يقع مقرها في سوفا بفيجي، والتي أنشئت بادئ الأمر كمنظمة دولية طبقا لاتفاق عام ١٩٧٣ الذي أنشأ مكتب جنوب المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي. ويرأس أمانة المحفل أمين عام، ومن دواعي الشرف العظيم أن يكون معنا اليوم الأونورابل إرميا تاباي، الأمين العام الحالي الذي جاء إلى نيويورك لحضور النظر في طلب المحفل لمركز المراقب.

إن المحفل يسعى إلى الحصول على مركز المراقب في الجمعية العامة بشروط مماثلة للشروط المعمول بها بصدد رابطات الدول الأخرى. والقرار الذي إتخذه محفل جنوب المحيط الهادئ في اجتماعه في بريسبان باستراليا في آب/أغسطس من هذا العام، بالسعي إلى الحصول على مركز المراقب لدى الجمعية العامة يجسد إلتزام حكومات الدول الأعضاء في هذه المنظمة الاقليمية بتطوير علاقة أوثق مع الأمم المتحدة.

وما برح المحفل يضطلع منذ إنشائه بدور حيوي في تشجيع التعاون الأوثق والنظر في مجموعة من المسائل ذات الأهمية المباشرة لمنطقة جنوب المحيط الهادئ وما وراءها. إن مجموعة القضايا المدرجة حاليا على جدول أعمال المحفل، مدرجة كذلك على جدول الأعمال العالمي، وهي موضحة في البلاغ الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات عقب اجتماع بريسبان. وقد عمم هذا البلاغ بوصفه الوثيقة A/49/381 من وثائق الجمعية العامة.

لقد كان الموضوع المحوري للمحفل، لعام ١٩٩٤ هو "إدارة مواردنا". وقد شمل النظر في تنمية الموارد البشرية في منطقتنا، وإدارة موارد الغابات واستغلالها، وتطوير مصائد الأسماك والصناعات المرتبطة بها، والشواغل الخاصة باستخدام الأراضي وعلاقتها بالتنمية المستدامة ونمو السياحة.

وقد ركز المحفل أيضا على ضرورة الأخذ بمنظور عالمي بصدد إعداد السياسات الاقتصادية؛ وعلى أهمية قضايا البيئة في منطقة المحيط الهادئ، كتغير المناخ وارتفاع مستوى البحر؛ وحفظ التنوع البيولوجي؛ وعلى أهمية التنفيذ الفعال لتوصيات برنامج عمل المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

وكان من النتائج الهامة للمحفل تأييده لتقرير الفريق العامل الوزاري بشأن استعراض عمليات وإجراءات المحفل، بما في ذلك الاتفاق على أن يعمل الأمين العام بمزيد من النشاط على تطوير العلاقات بين المحفل والأمم المتحدة، وكذلك مع مجموعة بلدان مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

ويجسد البلاغ اعتراف رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء بأن المحفل يجب من ناحية أن يكيف وينوع علاقاته الخارجية في ضوء التغيرات البعيدة الأثر التي طرأت على البيئة الدولية، ويجب من ناحية أخرى أن يحقق الإمكانيات الكامنة في التعاون الأكبر مع الأمم المتحدة الذي يمكن للمحفل أن يقدمه عن طريق الحصول على مركز المراقب.

إن محفل جنوب المحيط الهادئ، بصفته منظمة اقليمية، يود أن يعزز علاقته مع الأمم المتحدة. وهو يعلق أيضا أهمية كبرى على مساندة المصالح الخاصة للدول الجزرية الصغيرة. وإن منح مركز المراقب لمحفل جنوب المحيط الهادئ يوفر في هذا الصدد لجميع أعضاء المحفل البالغ عددهم ١٥ بلدا وسيلة للاسهام في منظومة الأمم المتحدة والتعاون معها.

ولهذا فإنني أطلب، باسم مقدمي المشروع البالغ عددهم ١١٣، أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار الذي يمنح بموجبه محفل جنوب المحيط الهادئ مركز المراقب لدى الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن مدغشقر انضمت الى قائمة مقدمي مشروع القرار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/49/L.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.1 (القرار ١/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة كندا التي ستتكلم نيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، أن أرحب بمحفل جنوب المحيط الهادئ بصفته مراقبا دائما لدى الجمعية العامة.

إن الدول والمنظمات الأعضاء في هذا المحفل، بسعيها لحصول المحفل على هذا المركز، أوضحت

رغبتهـــا في تعزيز علاقة المحفل بالأمم المتحدة، وتكثيف التعاون في المجالات التي تهتم بها منطقة جنـــوب المحيط الهادئ اهتماما خاصا. وأحد هذه المجالات هو التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة. ويبدو لنا من المناسب أن نرحب بمحفل جنوب المحيط الهادئ مراقبا لدى الجمعية العامة في دورة ستناقش فيها مسألـــة يعلـــق عليها المحفل كل هذه الأهمية الكبيرة. ولا يساورنـــا أدنى شك في أن محفل جنوب المحيط الهادئ سيسهـــم إسهاما قيّما في أعمال المنظمة بشأن هذه القضية وغيرها من القضايا التي هي محل اهتمام متبادل.

وباسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، أتقدم الى محفل جنـــوب المحيط الهادئ بأحر آيات الترحيب. ونتطلع قدما الى تعادن مثمر وفعال مع مراقبنا الدائم الجديد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ساموا، الـــذي سيتكلـــم باسم مجموعة الدول الآسيوية.

السيد سلايد (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أنني أتكلم للمرة الأولى، أريد أن أضم صوت وفدي الى أصوات الوفود الكثيرة التي أشادت بكم وأعربت عن إعجابها بكم يا سيدي الرئيس بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة.

إنه لشرف خاص لساموا، بصفتها رئيسا لمجموعة الدول الآسيوية لشهر تشرين الأول/اكتوبر، أن تعرب باســـم المجموعـــة، عـــن أحر تهانينا لمحفل جنوب المحيط الهادئ على انضمامه الى الجمعية العامة بصفة مراقب.

إن القرار الذي اتخذته الجمعية منذ لحظات، والذي يحظى بتأييد إجماعي من الدول الأعضاء فـــي الأمم المتحدة أنما هو مقياس لتقدير الجمعية العامة واحترامها. وهو أيضا اعتراف باستجابة بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ لنداء الأمم المتحدة الداعي الى قيام حوار أنشط وتعـــاون أوثـــق بيـــن منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية.

وساموا، بصفتها عضوا في محفل جنوب المحيط الهادئ، يسرها أيما سرور التأييد القوي الذي حظي به القرار من الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية، ومنها دول كثيرة عملت عن كثب مع وفدي ومع دول أخرى أعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ، لا في الأمم المتحدة فحسب، بل في عديد من المحافل الدولية الأخرى وفي هيئات الأمم المتحدة الاقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

إن الكثير من الدول النامية الصغيرة في المجموعة الآسيوية يوجد في منطقة المحيط الهادئ أو بالقـــرب منها. ونحن نرى أن مركز المراقب الـــذي منح اليوم للمحفل يفتح آفاقا طيبة لزيـــادة تعزيـــز الإسهامات الاقليمية التي تقدمها الـــدول النامية الصغيرة في عمليات بناء توافق الآراء العالمي التي تتبلور الآن حول قضايا حساسة تؤثر على البيئة، والسكان، والفقر، والتجارة، ومجالات عملنا الأخرى، وكلها تتطلب التنسيق الفعـــال والكفـــؤ بيـــن الأمـــم المتحـــدة والهيئـــات الاقليمية.

ونتيجة لعدد من المؤتمرات - المعقـــودة فـــي ريـــو وفي أماكن أخرى ومؤخرا في بربادوس - أناط المجتمع الدولي مهام جسيمة وهامة بالمنظمات الاقليميـــة الحكومية. ومن ثم، يجدر بنا فـــي هـــذه المناسبة أن نعترف لهذا المحفل، كما نعتـــرف لمنظمات أخرى مشابهة بالادارة الحيوية التـــي تؤديها في تنفيذ الاستراتيجيات العالميـــة التي توضع للتصدي للمشاكل العالمية في إطار منظومة الأمم المتحدة من الآن وحتى ما بعد مطلع القرن المقبل.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عمل محفل جنوب المحيط الهادئ ودوله الأعضاء عن كثب مع أعضائه الآسيويين، بشأن مسائل ذات اهتمام مشترك، في سياق الأمم المتحدة، وذلك في ظل هيئات اقليمية مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وكذلك مع تجمعات اقتصادية أخرى مثل مجموعة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (الأبيك). ولا شك في أن اشتراك المحفل وانخراطه بشكل مباشر في أعمال الجمعية العامة سيسهمان، في نجاح هذه المساعي المشتركة.

اسمحوا لي، باسم المجموعة الآسيوية، أن أهنئ محفل جنوب المحيط الهادئ مرة أخرى، وأن أعرب للأمين العام للمحفل، سعادة السيد إرميا تاباي عن الترحيب الحار والتمنيات الطيبة من أعضاء مجموعتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية التشيكية الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد روفنسكي (الجمهورية التشيكية): باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية، اسمحوا لي أن أهنئ محفل جنوب المحيط الهادئ بحرارة بمناسبة منحه مركز المراقب لدى الجمعية العامة. إننا نرحب بهذا القرار، ونقدر اعتماده دون تصويت.

وإننا لعلى يقين من أن ذلك يعبر عن إيمان الدول الأعضاء بأن محفل جنوب المحيط الهادئ سيسهم إسهاما كبيرا في أعمال الجمعية العامة بما يعود بالنفع على الجهود الشاملة التي تبذلها الجمعية لزيادة فعالية عملها.

إن الدول الأعضاء في مجموعة أوروبا الشرقية، التي شارك ١٠ منها في تقديم القرار الذي منح بمقتضاه محفل جنوب المحيط الهادئ مركز المراقب لدى الجمعية العامة، لتتطلع الى التعاون المقبل مع المحفل في الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للقرار الذي اتخذناه توا، أعطي الكلمة الآن للأمين العام لمحفل جنوب المحيط الهادئ، الأونرابل إرميا تاباي.

السيد تاباي (محفل جنوب المحيط الهادئ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أحضر هنا اليوم لأمثل محفل جنوب المحيط الهادئ وهو يشغل لأول مرة مقعدا كمراقب في الجمعية العامة. ويجب أن أعرب أولا، بالنيابة عن أعضاء المحفل، عن امتناننا للشرف الذي منحته الجمعية لمنظمتنا ولمنطقة جنوب المحيط الهادئ باعتمادها القرار بمنحنا مركز المراقب. إن هذا بالفعل حدث تاريخي بالنسبة لنا، ويعتبر معلما أساسيا آخر في حياة منظمتنا الصغيرة وفي سعيها الى توسيع دورها في تمثيل المصالح المشتركة لأعضائها على الساحة الدولية. ونحن نقدر أيما تقدير الدعم والتفهم اللذين أبداهما أعضاء الأمم المتحدة باعتمادهم هذا القرار.

إن الأمم المتحدة، بالطبع، منظمة ذات أهمية هائلة ومتعاظمة لجميع أعضاء المجتمع الدولي. ولكنها على ما أعتقد تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة. فوجودها وبرامجها يمكن أن يساعدا على ضمان السلم والأمن وتعزيز تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية بطرق نحن من الصغر بحيث لا نملك بمفردنا القدرة على طرقها.

ومعظم الـ ١٥ عضوا في محفل جنوب المحيط الهادئ من الدول الصغيرة جدا في الواقع. ورغم أن بلداننا تمتد على منطقة شاسعة من المحيط، فإن مجموع سكانها مجتمعة لا يزيدون عن ٢٥ مليون نسمة. وهناك عدد من أعضائنا الأصغر لا يتجاوز عدد سكانهم بضعة آلاف.

ومع ذلك، ورغم هذه القيود الناشئة عن صغر الحجم وقلة الموارد، أعتقد أن المحفل قد أقام سجلا واضحا متينا للتعاون الإقليمي الفعال؛ طوال فترة وجوده التي تقرب من ربع قرن من الزمان. إن المحفل، كما ذكر مسبقا، قد أنشئ في عام ١٩٧١ نتيجة لرغبة أبدتها البلدان المستقلة في المنطقة لمواجهة مشاغلها المشتركة من منظور إقليمي ولتعزيز صوتها الجماعي الإقليمي من أجل اعطاء وجهات نظرها وزنا أكبر في المجتمع الدولي. وقد أصبح الآن التجمع السياسي الأول في جزئنا من العالم، وتجري من خلاله عملية حوار وزاري رسمي سنويا مع شركائنا الدوليين الرئيسيين. وإن قبولنا كمراقب في الأمم المتحدة يعتبر خطوة أخرى بالغة الأهمية في تعزيز روابط المحفل الدولية.

وتنبثق رغبتنا في أن نكون جزءا من عملية الأمم المتحدة ليس فحسب من اسهام المحفل المتعاظم في عرض المشاغل المشتركة للمنطقة في بيئة عالمية متغيرة بسرعة، ولكن أيضا من تأييدنا للدور الموسع والمنشط الذي تقوم به الأمم المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة. إننا نرحب أيما ترحيب التأكيد الأكبر الذي يضعه الآن الأمين العام على التعاون في برامج عمل الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية.

ولدينا حاليا بالطبع الكثير من أوجه التعاون القائمة فعلا مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والهيئات الإقليمية. وهذا أمر كانت له وستظل له قيمة عظيمة في منطقتنا، وسنواصل محاولة تعزيز هذه الروابط. ولكننا نهتم بقدر كبير أيضا بالمجالات الكثيرة الجديدة للعمل، وبالتطورات الجديدة في المجالات القديمة التي كانت الحرب الباردة تمنع التقدم فيها في الماضي. وقد أحطنا علما، على سبيل المثال، "بخطة للسلام" التي

أعدها الأمين العام ورحبنا بها كل الترحيب. وللمحفل على الأخص موقف يتخذه منذ أمد طويل في سبيل الدعم القوي لنزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، ومعارضة التجارب النووية. فإن لمنطقتنا تجربة مباشرة وحديثة بأخطار هذه التجارب.

وقد رحبنا أيضا بعقد المؤتمر المعني بالسكان والتنمية في الشهر الماضي. ورغم أن سكاننا في جنوب المحيط الهادئ عددهم صغير من ناحية الأرقام المطلقة، فإن نسبة تزايدهم في عدد من بلداننا تعد من أعلى النسب في العالم. والكثافة السكانية عالية جدا بالفعل في بعض بلداننا وعلى الأخص البلدان الأرخبيلية، هي تضع ضغطا هائلا على نظمنا الايكولوجية البحرية والبرية الهشة.

ولهذا السبب نفسه، نبدي اهتماما عميقا ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة الآخذ في النمو. وقد شارك أعضاء المحفل بنشاط في تطوير جدول الأعمال النابع من مؤتمر ريو منذ سنتين، وفي العمل الذي بدأ حديثا في لجنة التنمية المستدامة. وفي هذا المقام يكتسي المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة الذي عقد في بربادوس في بداية هذه السنة أهمية خاصة.

إن التنمية واستدامتها تعتبر أن من القضايا ذات الأهمية الحيوية لمنطقتنا. ومنذ الأيام الأولى لإنشاء محفل جنوب المحيط الهادئ. كانت مسألة النمو الاقتصادي وكيفية تحقيقه في البلدان الجزرية الصغيرة ذات الموارد المحدودة في صدارة جدول أعمالنا. وهي لا تزال أهم مشكلة بالنسبة لنا جميعا، كما أنها تربط بصورة متزايدة بموضوع الإدارة البيئية السليمة نظرا لهشاشة قاعدة الموارد في معظم بلداننا. إن خطة الأمم المتحدة للتنمية تكتسي أهمية حيوية بالنسبة لنا.

ليست هذه إلا أمثلة قليلة للمجالات الحالية لعمل الأمم المتحدة التي تحظى باهتمام هائل من محفل جنوب المحيط الهادئ مما جعلنا نسعى للحصول على مركز المراقب. إن تسعة دول من أعضائنا تتمتع بعضوية الأمم المتحدة بصفتها دولا منفردة. وهي دول تشارك بنشاط في أعمال الجمعية العامة وستواصل ذلك. ولكن ستة من أعضاء المحفل لا ينتمون الى الأمم المتحدة. وستكون لمركز المراقب الذي حصل عليه المحفل أهمية خاصة بالنسبة لها في زيادة إمكان حصولها على المشورة والمعلومات من منظومة الأمم المتحدة في تلك المجالات ذات الأهمية الكبرى لجميع بلدان منطقتنا.

ويأمل المحفل أن يكون الحصول على مركز المراقب في الجمعية العامة خطوة أولى مفيدة في الاستجابة لدعوة الأمين العام الى المنظمات الإقليمية أن تنظر في السبل والوسائل الكفيلة بتحسين تنسيق جهودها مع الأمم المتحدة. وإننا نعرف أن هذا يتطلب جهدا حقيقيا من جانبنا لتحويل هذه الآلية المؤسسية الى تعاون مضموني وتشاور. ويمكنني أن أؤكد للجمعية أن محفل جنوب المحيط الهادئ، يعتزم، في حدود موارده كمنظمة صغيرة، القيام بدور نشيط وبناء بقدر الإمكان كمراقب، بما يتسق مع التأييد القوي من جانب جميع أعضائنا لمُثُل الأمم المتحدة وأهدافها.

وأشكر الجمعية مرة أخرى بكل اخلاص على قبول محفل جنوب المحيط الهادئ كمراقب والسماح لي بالإدلاء بهذا البيان القصير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أذكر الممثلين بضرورة الحضور في المواعيد المحددة، لأنني أعتزم بدء عملنا صباح الغد الساعة ١٠/٠٠ تماما وليس متأخرا عن ذلك ولو بدقيقة واحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥